



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

جدلية مشروع قانون الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق

لينا الموسوي



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2019

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

جدلية مشروع قانون الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق

لينا الموسوي *

بعد سقوط نظام صدام حسين في العام 2003، أصدر رئيس سلطة التحالف المؤقتة في البلاد (بول بريمر) مرسوماً بحلّ الجيش العراقي الذي كان يتألف من (365) ألف جندي، واختلفت ردود الفعل حيال القرار الذي عدّه بعضهم خسارة، فيما رأى آخرون أن القرار يمثل إلغاءً للعبودية التي تمارسها المؤسسة العسكرية للنظام السابق، التي أدّت إلى خلق جيش كبير ذي معنويات ضعيفة.

أما من الناحية التاريخية، فيمكن القول إن العثمانيين هم أول من أدخل الخدمة العسكرية الإلزامية في عهد عمر باشا، ورحبت به مجتمعات بغداد، فيما رفضته القبائل العراقية الممتدة من ديارى إلى الفرات الأوسط؛ مما أدّى إلى حدوث عصيان مدني وهجمات أسفرت عن مواجهات دامية بين القبائل العراقية والقوات العثمانية. وعلى الرغم من كل ذلك، تمت المصادقة على القرار كقانون ثابت في عهد مدحت باشا.

لقد استمر قانون الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق نافذاً حتى الحرب العالمية الأولى، ووقوع العراق تحت الانتداب البريطاني. أما إبان النظام الملكي في العراق، الذي تأسس في عام 1921، فقد شهدت عدة محاولات من قبل الملك فيصل الأول لإقرار الخدمة العسكرية الإلزامية، وهو ما رفضته القبائل العراقية؛ لأنها لم ترد إشراك أبنائها في الجيش خشية أن تُستغل تلك المؤسسة بنحو سيّئ في السياسة.

ثم حدث أن وقع انقلاب عسكري، بعد عام واحد من تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية في عام 1935، بقيادة بكر صدقي الذي مثل أول محاولة من قبل الجيش لتجاوز حدوده القانونية والدستورية، وأدّت في وقت لاحق إلى سلسلة من الاغتيالات السياسية. وتجدد الإشارة إلى أن الطموحات السياسية للجيش لم تتوقف عند هذا الحد، بل تعدته إلى البحث المستمر عن دور أكثر نشاطاً في الحكومة، وأدّى ذلك -غالباً- إلى اشتراك الجيش في الانقلابات العسكرية بالعراق.

* باحثة سياسية وصحفية، وطالبة ماجستير في اختصاص حلّ النزاع، وبناء السلام في جامعة بغداد.

وقد ساعد الانخراط الثابت للجيش بالسياسة العراقية في تمهيد الطريق للانقلاب الذي قاده حزب البعث، وهو حزب سياسي ذو أيديولوجية مميزة؛ وتنتج عن ذلك تسييس الجيش في مقابل عسكرة السياسة التي كانت تحدث في الماضي، وتأسيس «جيش أيديولوجي». وكانت تلك سابقة خطيرة تناقض مبادئ تأسيس الجيوش الوطنية في الشرق الأوسط. ومنذ إقرار الخدمة العسكرية الإلزامية حتى سقوط نظام البعث في عام 2003، أدت عسكرة المجتمع إلى ظهور العديد من القادة العسكريين الذين شجعهم عدد الأفراد العسكريين المتاحين للتورط في انقلابات وحروب.

وهذا الأمر يطرح تساؤلاتٍ بشأن ما إذا كانت الخدمة العسكرية الإلزامية قد ساعدت المجتمع العراقي؟ وإلى أي مدى؟ وهل يمكنها أن تخدم المجتمع العراقي؟

الدور المتغير للجيش في المجتمع

من شأن تأسيس الخدمة العسكرية الإلزامية الآن أن يعيد الأخطاء نفسها التي ارتكبت قبل عام 2003؛ لأن ذلك سيزيد عدد أفراد القوات المسلحة إلى 10 ملايين، وقد يساعد ذلك في تحول ولاءات الشباب من النظام الديمقراطي إلى المؤسسة العسكرية؛ الأمر الذي يزيد من مخاطر حدوث انقلابات عسكرية. والجدير بالذكر أن الدستور العراقي يشتمل على العديد من شبكات الأمان التي تحمي البلاد من العودة إلى الديكتاتورية، وتحرير المجتمع من وجهة النظر التقليدية بشأن دور الجيش في حماية الناس من طريق عدم التدخل في السياسة، وهو الدور الذي أثبت فشله في التاريخ العراقي.

وينظر الكثيرون إلى الخدمة العسكرية الإلزامية على أنها نصح للإصلاح الاجتماعي، ويعدونها -غالباً- الطريقة الوحيدة لتقوية الرابط الوطني. وإن حقيقة كون المجتمع الديمقراطي يعاني من أمراض اجتماعية معينة لا يبرر تمرير قوانين عابرة قد لا تتماشى مع المعايير الديمقراطية، ولا سيما أن هذه القيم تنمو تدريجياً على مدى السنوات الست عشرة الماضية. وإن احترام المواطنين وحبهم لبلادهم لا يمكن أن يتم بالإكراه، مثلما لا يمكن تصحيح المشكلات الاجتماعية بعمر 18 عاماً؛ لأن ذلك يجب أن يبدأ في وقت مبكر.

لا يمكن ترميم العلاقة السلبية بين الدولة العراقية ومواطنيها بسبب الأنظمة السابقة عبر تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية فقط؛ إذ إن هذا الأمر قد يعرض مهنية المؤسسات العسكرية للخطر عبر سلوك وثقافات غير مناسبة.

ويمكن تنمية الانتماء الوطني بواسطة الخدمة المدنية التي يمكن أن تضمّ الشباب العاطلين عن العمل، ولاسيما في ظل وجود قطاعات تحتاج إلى دعم، وعدد كبير من الشباب الذين يحتاجون إلى التوظيف، ويمكن أن يكون ذلك مفيداً لكل من أصحاب العمل والشباب العراقي.

فرصة للفساد

قد توفرّ الخدمة العسكرية الإلزامية فرصة أخرى للفساد، إذ يضمّ مشروع القانون فقرات تسمح بالإعفاءات، ومنح سلطة خاصة لوزير الدفاع؛ وبناءً على حقيقة تراجع الإجراءات الإدارية العراقية، فلا توجد إجراءات واقعية على الأرض يمكن أن تضمن الشفافية التامة. وفضلاً عن ذلك، هناك إمكانية للتعويض عن أداء الخدمة العسكرية عبر دفع مبلغ من المال، وهو ما سيميّز الطبقة العليا التي لديها القدرة على التملّص من الخدمة العسكرية، وسيخلف عبئاً ثقيلاً على الأسر الأقل ثراءً؛ الأمر الذي سيخلق فجوة كبيرة بين الطبقات الاجتماعية المتنوعة.

التناقض مع روح الدستور

بدراسة القانون المقترح للخدمة العسكرية الإلزامية نجد العديد من التناقضات والانتهاكات لروح الدستور، فالمادة (23) من مشروع القانون -على سبيل المثال- تعطي تفضيلات لأولئك الذين أدوا الخدمة الإلزامية على أولئك الذين لم يفعلوا ذلك؛ الأمر الذي يخالف المادة (22) من الدستور التي تدعو إلى تكافؤ الفرص بين العراقيين.

وتمنح المادة (24) من مشروع القانون الحقّ في طرد موظفي الدولة من عملهم إذا لم يؤدوا الخدمة العسكرية الإلزامية لأي سبب كان؛ مما يشكل مخالفة واضحة للمادة (22) من الدستور التي تكفل حق العمل لكل العراقيين.

أما المادة (25) من مشروع القانون فتسمح بمنع سفر الأشخاص الذين لم يؤدوا خدمتهم العسكرية، وهو ما يتناقض مع المادة (44) من الدستور العراقي التي تمنح المواطن العراقي حرية السفر والعيش داخل البلاد وخارجها.

أما المادة (27) من مشروع القانون فتمنع المواطنين من الانضمام لل نقابات والجمعيات خلال مدة خدمتهم العسكرية، وهو ما ينتهك المادة (39) من الدستور، التي تنصّ على أن الانضمام للنقابات والجمعيات حق شخصي، وأن الدولة ليس لها الحق في منع أي شخص من

الانضمام لتلك النقابات والجمعيات. وتمهّد هذه الانتهاكات والمخالفات لروح الدستور أرضية خصبة لنمو الاستبدادية مرة أخرى، ولاسيما حين يتعلق الأمر بالولاء للمؤسسات العسكرية بدلاً من الدولة، والسيطرة على المواطنين تحت ذريعة الانضباط العسكري.

الطائفية والأقليات والنساء في الجيش

يتحدث المدافعون عن قانون الخدمة العسكرية الإلزامية عن دوره في بناء جيش يتخطى الطائفية، وقادر على منع حالات الطوارئ مثل تلك التي برّرت إصدار الفتوى الجهادية من قبل المرجعية الدينية في النجف الأشرف، بعد غزو تنظيم داعش مدينة الموصل. وعلى الرغم من أن هذا المنطق يبدو مقبولاً، لكنه لا يستدعي عسكرة المجتمع إجبارياً. لقد كان عماد قوات الأمن العراقية طوال تأريخها من الأغلبية الشيعية، وهو انعكاس لعوامل ديموغرافية في العراق، وإن الأحداث التي أدت إلى سقوط الموصل لم تكن بسبب أعداد قوات الأمن العراقية القليلة، بل بسبب الفشل على مستوى قيادة بعض الفرق.

أما الجدل الآخر فهو بشأن النساء في الجيش العراقي، فمثلاً: أعادت المملكة المغربية الخدمة العسكرية الإلزامية بعد 11 سنة من إلغائها، وهي خطوة فريدة تشمل النساء على أساس مبادئ المساواة في الحقوق. ففي حال وجوب إعادة الخدمة العسكرية الإلزامية إلى العراق، فهل سيعني استبعاد النساء من فرصة تنمية انتمائهن الوطني بنحوٍ مساوٍ للرجال؟!

وفضلاً عما ذُكر آنفاً فإن نسبة البطالة بين النساء هي 12 %، مقارنة بنسبة 7.3 % بين الرجال؛ وعليه: إذا كانت الخدمة العسكرية محاولة لمكافحة البطالة، فلماذا لا يشمل ذلك المرأة؟ ومن ناحية أخرى: يتناقض شمول النساء بنحو صارخ مع معايير المجتمع العراقي وتقاليدته التي ترفض مشاركة النساء في أي أنشطة عسكرية.

وبناءً على ذلك، فمن شأن الخدمة العسكرية أن تؤدي إلى إحداث اختلال في التوازن في المؤسسات المدنية، إذ سيكون الرجال أقل تمثيلاً، لأنهم مشغولون بالخدمة العسكرية.

وهناك أيضاً التوازن العرقي الذي يفترض أن تعالجه الخدمة العسكرية الإلزامية، وحينما كانت الخدمة العسكرية إلزامية لكل عراقي، قبل العام 2003، كان الكرد والأقليات يخدمون في تشكيلات عسكرية «خفيفة» تسمى «الفرسان» بقيادة زعماء القبائل الذين حاربوا التهديدات

الداخلية مثل المخربين، وليس الأعداء من خلف الحدود. أما ما يخصُّ البيشمركة -المعترف بها رسمياً من قبل الدستور العراقي كقوة محلية- فهي جيش خاص بإقليم كردستان العراق، وهي مستقلة عملياً عن بغداد التي تدفع رواتبها فقط، ولا تأتمر بأمر القائد العام للقوات المسلحة العراقية إلا بشكل صوري. والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل إعادة الخدمة العسكرية الإلزامية؟ وهل سيخدم المواطن الكردي في الجيش العراقي أم في صفوف البيشمركة؟

الآثار الاقتصادية للخدمة العسكرية الإلزامية

هنالك أيضاً تبعات اقتصادية لتمرير قانون الخدمة العسكرية الإلزامية، إذ تتطلب سوق العمل قوة عاملة مختصة، وليس مزيداً من الجنود، وإن أحد الأسئلة الرئيسية التي طرحها الخبراء والباحثون هو أن عرض القوى العاملة يتم تمثيله بنحو أساس من قبل خريجي الجامعات. بعبارة أخرى: هناك عدد كبير من خريجي الجامعات الذين لديهم مهارات محدودة في القطاع الخاص، وبسبب إعادة الخدمة العسكرية الإلزامية، سيختار الكثيرون مواصلة تعليمهم الجامعي لتجنب الخدمة العسكرية، أو تقليل مدة الخدمة العسكرية؛ ومن شأن ذلك أن يخلق الكثير من الضغوط على المؤسسات التعليمية التي لديها قدرة محدودة، وتضخُّم في عدد الخريجين أكثر مما تحتاجه سوق العمل الفعلي؛ مما سيزيد عدد الباحثين عن عمل من غير الأكفاء.

كيف ستتعامل الدولة مع هذه القضايا؟ وما التدابير اللازمة لضمان أن الخريجين الذين انتهوا من أداء الخدمة العسكرية سيكونون قادرين على إيجاد وظيفة؟ وبالتالي فإن تركهم دون وظائف قد يدفعهم إلى الانخراط في أنشطة عنف غير مشروعة.

الجيش المهنية أكثر فاعلية

سيكون أولئك الذين يختارون الجيش كمهنة بدلاً من أن يتم سوقهم بالإكراه، أكثر كفاية، وقد أظهر الجيش العراقي الجديد -الذي تأسس بعد العام 2003- قدرة على التطور السريع، وساعدت الحرب على تنظيم داعش في تحسين قدراته القتالية والقيادية. واستناداً إلى مؤشر قوة النار العالمية، فقد حقق الجيش العراقي تقدماً مهماً في السنوات القليلة الماضية.

التصنيف العربي	التصنيف العالمي	السنة
8	58	2013
8	68	2014
16	112	2015
16	82	2016
7	59	2017
4	47	2018

تم تحقيق تقدم بـ 65 نقطة بسبب وجود جيش مهني في العراق.

لقد أثبتت قوات البيشمركة وقوات متطوعي الحشد الشعبي فاعليتها في القتال ضد تنظيم داعش؛ لذلك: من المنصف القول إن الجنود المهنيين يمكن أن يكونوا أكثر فاعلية. ويمكن للمؤسسة العسكرية الاختيار فيما بينهم على أساس الكفاية، وهو أمر تعيقه الخدمة العسكرية الإلزامية. والجدير بالذكر أن الجيش العراقي يحتاج إلى التدريب والمعدات، وليس إلى مزيد من الأفراد، وإذا دُمجت قوات الحشد الشعبي داخل الجيش العراقي، فإن ذلك سيزيد عدد المقاتلين الأكفاء في العراق.

فأحد أهم الدروس المستفادة من الحرب ضد تنظيم داعش هي أن انهيار خمس فرق من الجيش العراقي كان بسبب نقص التدريب، والدعم الاستخباراتي، والقضايا اللوجستية، والفساد، ونقص المهنية بين بعض القادة العسكريين، بحسب تقرير البرلمان العراقي عن أسباب سقوط الموصل، وهو البرلمان عينه الذي سيصوّت على قانون الخدمة العسكرية الإلزامية. ويبقى السؤال هنا هو: هل فكّر البرلمان في كيفية تأثير هذا القانون على مستقبل القوات المسلحة والتحديات التي تواجهها؟

المصدر:

<http://1001://iraqithoughts.com/2019/03/08/the-case-against-the-draft-compulsory-military-service-law-in-iraq#/comments>